الفصل الرابع
في بيان الفرق بين الأسماء والصفات

أما لفظ الاسم فإنه إما يكون مشتقاً من السمو كما ذهب إليه البصريون، وإما أن يكون مشتقاً من السمة كما ذهب إليه الكوفيون، فإن كان مشتقاً من السمو[1] كان كل لفظ يدل على معنى من المعاني اسماً، لأنه من حيث إنه يدل كان متقدماً على المدلول ليكون معنى السمو حاصلاً، وإن كان مشتقاً من السمة كان سمة لذلك وعلامة له، وعلامة الشيء ما يعلم به ذلك.

إذا ثبت هذا فنقول: كل لفظ يدل على معنى فإنه يجب أن يكون اسماً، ولا تفاوت حينئذ بين أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً على ما اصطلح عليه النحويون، ولهذا نقول: إن قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البَقَرَة: 31] يقتضي أنه تعالى علمه جميع اللغات، فإن الاسم من حيث هو الاسم كما سبق وصفه لا يختلف باختلاف اللغات.

ثم المتكلمون قالوا: اللفظ إما أن يدل على نفس الماهية من حيث هي هي كالأرض والسماء والحجر والمدر مثلاً على مسمياتها وهو الاسم، أو يدل على أنها موصوفة بصفة معينة كالعالم والقادر والخالق والرازق وهو الصفة والفرق بينهما بيِّن.

وإما أن الاسم أشرف من الصفة، فنقول: إنه أشرف بوجوه من الدلائل، **أحدها:**

---

(1) لكن اشتقاقه من السمو هو الاشتقاق الخاص الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها. [انظر: مجموع الفتاوى (6/ 207-209)].

أن الصفات من الأسماء المشتقة، ولا شبهة في أن الأسماء الموضوعة أصل للأسماء المشتقة، فإنها إذا لم تكن مضافة إليها لزم إما الحدوث أو التسلسل.

والثاني: أن الذوات أشرف من الصفات، إذ الصفة لا تكون إلا ممكنة لافتقارها إلى الذات، والذات من حيث هي هي الذات قد تكون ممكنة وقد لا تكون، ولما كانت الذوات أشرف كانت الأسماء الدالة عليها كذلك.

الثالث: أن الاسماء متقدمة على الصفات، والتقدم في الوجود مما يوجب الأفضلية، فإنه مما ينافي الافتقار إلى الغير، وذلك من جملة ما يخص الوجوب المستلزم لكون الشيء أشرف وأعلى.

ثم لقائل أن يقول: ما ذكرتم وإن دل على كونه أشرف فعندنا ما ينفي ذلك وذلك بوجوه أيضاً، **الأول**:

أن الصفات أشرف من الأسماء، فإن الاسم لا يدل على الشيء إلا دلالة مجملة على خلاف الصفة، ولهذا تعرف الماهية بالصفات الخاصة.

الثاني: أن الصفة تدل على الذات الموصوفة بتلك الصفة، والذات مع الصفة أفضل من الذات بدون الصفة، فكذلك ما يدل عليه وهو الصفة.

والثالث: أن فضيلة الذات بالصفات وإلا لا يصح بيان الفضيل بها، وقد صح بالاتفاق، ولما كانت الفضيلة بالصفات كانت الصفات أفضل.

فنقول في الأول منها: إن الصفات الخاصة إنما تكون معرّفة لكونها معلومة من قبل، وإلا لا يعلم بأن الغير موصوف بها، فتكون معرفة الصفات موقوفة على معرفة الأسماء الموضوعة لمعرفة تلك الصفات المخصوصة.

وفي الثاني: أن انضمام الصفة مع الذات مما يحقق الافتقار إلى الغير، والافتقار إلى الغير مما ينفي الأفضلية.

وفي الثالث: أن الفضيلة للذات لكونها مستلزمة لتلك الصفات لا كونها متكملة بها، فالصفات إذاً من أمارات الفضيلة.